الأمم المتحدة A/CONF.241/RPM.4/L.1/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 April 2025

Arabic, English and French only

اجتماع أفريقيا الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

أديس أبابا، 8-10 نيسان/أبريل 2025

مشروع التقرير

المقرر: خالد المنشاوي (مصر)

إضافة

ثانياً- التوصيات - البند 4 من جدول الأعمال

1- أشارت أمينة اجتماع أفريقيا الإقليمي التحضيري إلى أن جهودا بُذلت، وفقا لقرار الجمعية العامة 231/77، لضمان تبسيط الموضوع العام وبنود جدول الأعمال ومواضيع حلقات العمل. وذكَّرت الأمينة المشاركين بأن الموضوع الرئيسي صُمم ليكون بمثابة مظلة للبنود الموضوعية لجدول الأعمال ومواضيع حلقات العمل، وللمناقشات التي ستجري في إطارها أثناء المؤتمر، ومن ثم فهم مدعوون إلى إجراء مناقشة عامة طموحة فيما يخص العلاقة بين الموضوع الرئيسي للمؤتمر والبنود الموضوعية لجدول أعماله. وأوضحت أنه من باب تيسير المناقشات في الاجتماعات الإقليمية التحضيرية والمؤتمر نفسه، جمع دليل المناقشة بنود جدول الأعمال التي تتناول مسائل تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق مع مواضيع حلقات العمل ذات الصلة، على أساس أن حلقات العمل هذه مصممة لتعالج مواضيع أكثر تحديدا وتستند إلى تجارب ونُهج عملية.

2- وقدمت ممثلات الأمانة عروضا إيضاحية حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر والبنود الموضوعية لجدول أعماله ومواضيع حلقات العمل.

3- وتكلم ممثلو كل من جنوب أفريقيا ومصر وتونس ونيجيريا والمغرب وزمبابوي والجزائر وغانا وكينيا وأوغندا وتنزانيا.

4- وتكلم أيضا كل من المراقبة عن الإنتربول والمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

5- وتكلم أيضا المراقب عن تحالف المنظمات غير الحكومية المعني بمنع الجريمة والمراقب عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

090425 090425 V.25-05675 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف- الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: "تسريع العمل في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: حماية الناس والكوكب وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في العصر الرقمي"

ملخص المداولات

6- تناول متكلمون عديدون، خلال المناقشات المتعلقة بالموضوع الرئيسي للمؤتمر، طائفة واسعة من المسائل الملحة المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على التحديات الإقليمية. وشملت هذه المسائل، على سبيل المثال لا الحصر، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والجريمة السيبرانية والجرائم التي تضر بالبيئة والجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال، والجرائم المتصلة بالمخدرات والإرهاب والتحريض عل العنف وجرائم الكراهية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالممتلكات الثقافية. وخلال المناقشات، شدَّد عدة متكلمين على الترابط بين هذه التحديات، مؤكدين على الحاجة إلى نُهُج قائمة على الأدلة تشمل الجميع وتتمحور حول الناس بغية بناء نظم عدالة جنائية مرنة وفعالة، مع مراعاة نظم العدالة التقليدية والمجتمعية والامتثال للاتفاقيات الدولية المنطبقة.

7- وسلط متكلمون عديدون الضوء على العلاقة الحرجة بين سيادة القانون وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وكذلك خطة أفريقيا لعام 2063.

8- وشدد متكلمون عديدون على أن نظم العدالة الجنائية الفعالة المرنة ضرورية لتعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سُلط الضوء على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للجريمة، بما في ذلك أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. وأكد عدة متكلمين مجددا على أهمية تعزيز الأطر القانونية لضمان الوصول العادل إلى العدالة وحماية جميع حقوق الإنسان.

9- ومن العناصر الرئيسية الأخرى التي سُلط الضوء عليها الإمكانات التحويلية للتكنولوجيا في التصدي للجريمة، وسلم بعض المتكلمين بالطبيعة المزدوجة للتكنولوجيا كأداة للنهوض بالعدالة الجنائية ووسيلة يستغلها المجرمون، ولا سيما في سياق الجريمة السيبرانية وعمليات النصب عبر الإنترنت. وسلط عدد من المتكلمين الضوء على الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت باعتباره مجالا مثيرا للقلق بوجه خاص في المنطقة. وأكد عدة متكلمين على الحاجة إلى بناء القدرات والتعاون التقني وإلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، في مجالات منها الذكاء الاصطناعي وحفظ الأدلة الإلكترونية وتحليل البيانات.

10- ورحب عدد من المتكلمين باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية؛ تعزيز التعاون الدولي لمكافحة جرائم معينة مرتكبة بواسطة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتبادل الأدلة في شكل إلكتروني على الجرائم الخطيرة، وشجعوا الدول الأعضاء على التوقيع المبكر على الاتفاقية والتصديق عليها وتنفيذها من أجل التصدي للتهديدات السيبرانية. وشُدد مرة أخرى في هذا السياق على ضمان تبادل التطورات التكنولوجية في جميع أنحاء العالم، مع حماية حقوق الإنسان والخصوصية، وبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والنظم القانونية على التصدي بفعالية للجرائم التي ييسرها الفضاء السيبراني، استنادا إلى أحكام الاتفاقية، ووُجهت دعوة إلى المشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقية، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للعديد من الجرائم التي ييسرها الفضاء السيبراني، وتشمل الجرائم المتعلقة بالإرهاب والتحريض على العنف وجرائم الكراهية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات والاتجار بالممتلكات الثقافية.

11- وبرز التعاون الدولي والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب بوصفه أولوية متكررة، بما في ذلك توجيه الدعوات إلى تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين والتنسيق عبر الحدود لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسلَّط بعض المتكلمين الضوء على استرداد الموجودات باعتباره عنصرا هاما من عناصر العدالة الجنائية والتعاون الدولي عموما، وعنصرا ذا أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة. وأكد عدة متكلمين على ضرورة العمل الجماعي من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وأقروا بأن هذه المسائل تقوض الاستقرار الاقتصادي والحوكمة والتنمية الاجتماعية. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى التحديات التي يطرحها انتشار ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والترابط بين الإرهاب وسائر أشكال الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

12- وتناول متكلمون عديدون التهديد المتزايد للجرائم التي تضر بالبيئة، بما في ذلك الاتجار بالأحياء البرية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بالنفايات الخطرة. واعتُرف بأن هذه الجرائم تسهم إسهاما كبيرا في الشبكات الإجرامية المنظمة والتدهور البيئي. وأكدت المناقشات على الحاجة إلى تعزيز البحوث وتبادل المعلومات عبر الحدود وإدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات منع الجريمة. وأعرب بعض المتكلمين عن القلق من أن التحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات العالمية ما زالت قائمة ومستمرة في التطور.

13- وسلط متكلمون عديدون الضوء على أهمية أن تكون نظم العدالة شاملة الجميع وتولي الأولوية للإنصاف والشفافية ووصول الجميع إلى العدالة، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وأبرز بعض المتكلمين أيضا الحاجة إلى الحد من معاودة الإجرام وإعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع باعتبار ذلك أحد العناصر الهامة في تدخلات العدالة الجنائية، ورحبوا بالانتهاء مؤخرا من وضع الصيغة النهائية للاستراتيجيات النموذجية للحد من معاودة الإجرام. وسُلط الضوء على العدالة التصالحية والتدابير غير الاحتجازية، وعلى أدوات ينبغي أن تنظر فيها الدول الأعضاء حيثما كان ذلك مناسبا للسياق الوطني. وأُشير إلى قواعد نيلسون مانديلا باعتبارها أحد معايير الأمم المتحدة وقواعدها الهامة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في هذا السياق. وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات المتمثلة في ازدياد الجرائم التي يرتكبها الأطفال.

14- وشدَّد متكلمون عديدون على أهمية الاستثمار في الوقاية لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة، مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وإعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على النساء والشباب والمشاركة المجتمعية.

15- وشدَّد بعض المتكلمين على الدور الحاسم للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دفع المناقشات العالمية بشأن منع الجريمة والتنمية المستدامة، وشجعوا على تكثيف التعاون مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسُلط الضوء على دور اللجنة في متابعة المؤتمر فيما يتعلق بنتائجه. وشُدد أيضا على الدور الهام الذي يؤديه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات.

نتائج المداولات

16- حُددت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:

(أ) تعزيز قدرة نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية على التصدي للتحديات العالمية والإقليمية، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والجرائم المالية والإرهاب والتحريض على العنف وجرائم الكراهية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالممتلكات الثقافية والجرائم المتصلة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم التي تضر بالبيئة والجرائم السيبرانية وسائر الأشكال الجديدة والمستجدة من الجريمة؛ والتركيز على بناء القدرة المؤسسية على الصمود، واعتماد سياسات قائمة على الأدلة محورها الناس ومعدلة لتلائم السياق المحلي لضمان وصول الجميع إلى العدالة؛

(ب) الاستفادة من الإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الرقمية بغية التصدي للجريمة وتحسين الوصول إلى العدالة وتعزيز تدابير إنفاذ القانون والعدالة الجنائية؛ وزيادة التعاون التقني وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة مثل أدوات الذكاء الاصطناعي، بغرض تعزيز الاستدلال الرقمي الجنائي واستخدام الأدلة الإلكترونية وحفظها، وتيسير التحول الرقمي في مجال العدالة الجنائية ككل. والاستثمار في البنية التحتية الرقمية ودعم البلدان النامية في هذا الصدد؛ والتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والإرهاب والاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت باعتبارها مسائل ذات أولوية. والتشديد على الاستخدام المسؤول للأدوات الرقمية لحماية الحقوق والبيانات في الفضاءات الرقمية؛ وتوسيع نطاق البحث وتبادل البيانات لمواكبة الاتجاهات التكنولوجية العالمية، والاستفادة من أطر العمل الدولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية" الجديدة من أجل تعزيز التعاون العالمي لمنع ومكافحة الجرائم السيبرانية البحتة والجرائم التي ييسرها الفضاء السيبراني، على السواء؛

(ج) إدماج الاستراتيجيات التي تتصدى للجرائم التي تضر بالبيئة في عمليات إنفاذ القانون والنظم القانونية، مع مراعاة صلتها أيضا بسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وتعزيز البحوث وجمع البيانات ومشاركة المعلومات حول العلاقة بين المناخ والجريمة بغية دعم سياسات الأمن المناخي القابلة للتنفيذ وجاهزية نظام العدالة؛ وتحسين التعاون عبر الحدود على المستويين الإقليمي والعالمي وتبادل الممارسات الجيدة وضمان تجهيز النظم لمعالجة مواطن الضعف والتخفيف من الآثار البيئية للجرائم؛

(د) تعزيز شمول الجميع في الوصول إلى العدالة كحافز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وإيلاء الاعتبار الواجب لأهمية خطة عام 2030 والهدف رقم 16 منها في سياق الموضوع العام للمؤتمر؛ والاعتراف بالحاجة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى معالجة الأسباب الجذرية للجريمة في تحقيق التنمية المستدامة والأمن؛ وتلبية احتياجات النساء والأطفال والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وتعزيز قدرتهم على الصمود؛ وتمكين الشباب من خلال التعليم والمشاركة من أجل إشاعة ثقافة احترام القانون والابتكار في مجال منع الجريمة؛

(هـ) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب، في مجالات منها المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين والتنسيق عبر الحدود للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها؛ وإزالة الحواجز التي تعوق استرداد الموجودات؛ والتركيز على الحد من معاودة الإجرام من خلال إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم، والاستفادة في هذا السياق من الاستراتيجيات النموذجية الجديدة للحد من معاودة الإجرام؛

(و) تعزيز دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بوصفها منبرا لدفع المناقشات العالمية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية وبوصفها المنتدى المركزي لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مثل إنشاء آلية متابعة داخل اللجنة لإتاحة تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ نتائج المؤتمر من خلال المناقشات المواضيعية التي تُجرى فيما بين الدورات؛

(ز) التعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتفعيل نتائج المؤتمر من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات.